اقتصاد

أزمة «البنزين» تشتعل.. و«النفط» نائمة!

| المحرر الاقتصادي

يتسابق الكثير من أصحاب الآليات العاملة على البنزين من الساعة الخامسة صباحاً لحجز مكان قريب في الطوابير المنتشرة أمام محطات الوقود في العاصمة دمشق، حتى باتت تلك الطوابير تولد مشكلة أخرى، بعرقلة السير على بعض الأوتسترادات الرئيسية.. والسبب، نقص شديد في توافر المادة، غير مفسر حتى الآن.

الغريب في الأمر، أنه حتى الآن، لم يخرج مسؤول من «محروقات» المسؤولة عن توزيع المشتقات النفطية، بشرح ما يحدث بشأن نقص مادة البنزين، في حين انشغلت وزارة النفط بتكرار الحديث اليومي عن وعود المازوت والفيول والكهرباء، التي سبق أن صرح بها رئيس الحكومة منذ أيام!

المشكلة أيضاً، أن نقص البنزين، أفرز مشكلات جديدة في وقت حرج، إذ أدى توقف الكثير من وسائل النقل عن العمل، إلى ازدياد مشهد الازدحام الصباحي ألماً، خاصةً أننا في موسم الامتحانات الجامعية، ومعاناة الطلاب للوصول إلى جامعاتهم وحدها كافية بأن تستنفر الحكومة.

في المقابل، فإن جزءاً من وسائل النقل التي تؤمن البنزين بطرقها الخاصة، من السوق السوداء، أو بالانتظار عدة ساعات أمام محطات الوقود، عمدت إلى مضاعفة تعرفتها، وهذه هي منطقة البرامكة تشهد على هذا الكلام، خاصة في أوقات الذروة.. كل ذلك يحدث وسط العاصمة، ولم يلفت انتباه الجهات الحكومية المسؤولة مطلقاً؟!

فهل من مسؤول يشعر بالحرج أمام هذا الواقع اليومي المعاش، ويخرج ويخبرنا ماذا يحصل؟ وإلى متى ستستمر أزمة البنزين؟ وما الحلول الإسعافية؟

مجلس الشعب «يعالج» وزارة الصحة

قلة الراضون عن أداء الصحة.. أجور المشافي الخاصة «خيالية».. وأدوية مفقودة

يازجي: نتعامل بقسوة مع احتكار الدواء.. وعلاقتنا إيجابية مع الأطباء والصيادلة

| الوطن

عرض نواب مجلس الشعب العديد من المواضيع أمام وزير الصحة خلال جلسة الأمس، إذ أشار بعض النواب إلى ضرورة وجود رقابة حقيقية على أسعار الدواء بكل انواعه للحد من مافيا الدواء البشري المحلي وحمايته من ضعاف النفوس، مع التأكيد على توفير كامل المستلزمات الطبية والأجهزة والأدوية وخاصة المزمنة التي وصل سعرها إلى آلاف الليرات، كما أن هذه الأدوية غير موجودة في المشافي الحكومية في الوقت الذي هي مؤمنة في الصيدليات القريبة من المشفى.. وقد عرض بعض النواب أن غلاء الأسعار حرم شريحة كبيرة من المرضى من الشفاء مطالبين بالتشدد بالأسعار بما يتناسب مع الأدوية الجيدة والفعالة بحيث لا يتأثر سعر الدواء بالجودة والنوعية، إضافة إلى قضايا أخرى طرحت مثل أهمية مراقبة الأسعار الخيالية لتي يدفها المواطن لمعالجة الأسنان «ومن يرد أن يصلح أسنانه يبع بيته لأن الدفع أصبح بالدولار» مع التأكيد على فتح ملف غسل الكلية في وزارة الصحة، كما طالب بعض النواب بمحاسبة المشافي الخاصة وأسعارها التي وصلت إلى «٢٠ نجمة» والأهم «ما دور الوزارة في ضبط الأدوية ومنع تهريبها إلى الدول المجاورة؟». وانتقد عدد منهم ما وصفوه بتقصير الوزارة في أدائها ورقابتها على شركات الأدوية والمشافي العامة والخاصة على حد سواء.

وفيما يتعلق بواقع الأدوية في محافظة اللاذقية أشار النائب فواز نصور إلى أن الكثير من الصيادلة بالمحافظة كانوا يخبئون قسما من الأدوية لبيعها مع أدوية أخرى وبعض شركات الأدوية كانت توزع على الصيدليات الأدوية كثيرة الطلب مع أدوية لا تستخدم كثيرا بهدف تسويق هذه الأنواع من الأدوية مع بعضها «وهذا الأمر بحاجة لمتابعة من وزير الصحة».

من جهته طرح النائب محمد البطران قضية المشافي الخاصة والأسعار الخيالية التي تتقاضاها من دون وجود أي رقابة عليها سواء في دمشق أو حلب حيث تجاوزت قيمة فواتيرها فواتير مشافي الدول الغنية، مبيناً أن هناك مشافي خاصة معروفة في دمشق تطلب سلفة من المريض حتى لو كان في حالة إسعاف ما بين مليون أو نصف مليون أو مئتي ألف ليرة سورية وأن هذه المشافي لا تتقيد بأي جدولة للتسعيرات الموجودة من الوزارة «ولم نلاحظ أي رقابة على أي مشفى أو طبيب ولم نسمع أن الوزارة اتخذت أي إجراء بحقهم».

وطالب البطران وزير الصحة بتفعيل الرقابة على المشافي الخاصة وليس أن تكون زيارات مسؤولي قسم المشافي الخاصة بالمديريات والوزارة زيارة ترفيهية وللفائدة وإن «هناك عدة حوادث حصلت بأن قام المشفى الخاص بحجز جثة المتوفى بعد العمل الجراحي لعدم دفع الفاتورة وهذه مصيبة وفيها إهانة لكرامة الميت وكرامة المواطن».

ورأى النائب صفوان قربي أن هناك القليل من الراضين عن أداء وزارة الصحة باستثناء أداء الوزير فهناك «ارتباك وفقدان للبوصلة وبيت داخلي مفكك وأبواب وعقول مغلقة في الوزارة لا تدرك أهمية ثقافة الحوار والتعلم من الآخرين وتعليمهم. وإذا كان هناك تميز في الوزارة فهو في سوء وضعف الأداء».

ورأى القربي أن الحرب التي تشن على سورية أدت إلى تسفير وتهجير البعض من الكوادر الطبية بدواعي البحث عن الأمان ودواع اقتصادية وأنانية ولكن الوزارة «تكفلت أيضاً بتهجير قسم لا بأس منهم لغياب المرونة في الرؤية، لا تكليف مؤقتاً ولا إجازة ولا قبول استقالة وآلاف الأسماء من الأطباء والخبرات الطبية قيد المتابعة القانونية بجرم ترك الوظيفة غير قادرين على العودة إلى سورية».

من جانبه ذكر النائب خالد العطية أن موضوع الدواء في محافظة الحسكة تم حله بشكل جزئي حيث وصل ١٥ طناً من الأدوية يوم السبت الماضي للمحافظة ولكنها لا تكفي حيث هناك نقص كبير في الدواء، مطالباً بزيادة الكميات المخصصة للصيدليات بالمحافظة علماً بأن النقل مأجور ومدفوع والوزارة لا تتحمل أي أعباء في حين يمكن أن تتولى نقابة الصيادلة توزيع الأدوية.

وأشار العطية إلى ضرورة تغطية النقص الحاصل وبشكل إسعافي لدواء إبر داء الكلب لعموم المحافظة، مبينا أن مشفى الحسكة الوطني من الناحية النظرية موجود ولكنه من الناحية العملية خارج الخدمة بالمطلق بسبب نقص الكادر الطبي والفني وخروج بعض الأجهزة الطبية من الخدمة وهو لا يقدم أي خدمات. داعيا إلى تأمين دواء الأورام المزمنة للمرضى المشخصين حالتهم، وافتتاح قسم خاص للحروق في مشفى القامشلي وإجراء صيانة للأجهزة الطبية المتوقفة عن العمل.

وتساءل النائب اسكندر حداد عن الآليات والإمكانيات المتاحة لعمليات زراعة الخلايا الجذعية لأبطال الجيش العربي السوري وعن نقص أدوية الأمراض المزمنة مطالبا بإنشاء معمل للأدوية يتبع للحكومة من خلال الاستفادة من المعامل المتوقفة في محافظة اللاذقية وبتشديد الرقابة على مواد الطبية لعلاج الأسنان سواء بنوعيتها أو أسعارها المرتفعة ما ينعكس على المواطن.

في مداخلة لرئيسة المجلس الدكتورة هدية عباس أكدت أن على جميع أعضاء مجلس الشعب عندما يريدون طرح أي أمر أو موضوع أن يكون بالوقائع ومدعوما بالأدلة من أجل إحالته مباشرة إلى الحكومة أو يتم تشكيل لجنة للتدقيق به مشيرة إلى أن الأمر الذي يطرح يجب أن يكون له جدوى أو حل.

الوزير يجيب

في معرض رده على مداخلات أعضاء المجلس أكد وزير الصحة نزار يازجي أن العلاقات بين الوزارة والنقابات إيجابية وتتم اللقاءات معها بشكل دائم وأسبوعي ولا سيما مع نقابتي الأطباء والصيادلة وهناك لجان مشتركة مع الوزارة يتم فيها مناقشة كل القضايا التي طرحت في المجلس والتي تطرح من النقابات والمسائل المتعلقة بها ويتم اتخاذ القرار بها من الطرفين معا.

وبالنسبة للأدوية ومدى فعاليتها شرح الوزير يازجي الإجراء الذي تم اتخاذه حديثا حيث يقوم قسم المراقبة الدوائية بفحص العينة الموجودة مع الدواء المرسل للوزارة وعينات من المعامل المصنعة وعينات عشوائية من الدواء ذاته في السوق المحلية مضيفاً إن «المراقبة الدوائية تقوم أيضاً بتحليل عينات عشوائية من الصيدليات من دون معرفة الصيادلة السبب كما تقوم المعامل بإرسال عينات من الأدوية قبل إرسالياتها كي نتمكن من تحليلها وهذا الأمر يتم بشكل دوري».

وأكد يازجي أن المخابر الحكومية دقيقة جدا في عملها وهو ما أكدته منظمة الصحة العالمية في كتاب أرسل إلى وزارة الصحة في شهر آب عام ٢٠١٦ أثنت فيه على مخابر وزارة الصحة الحاصلة على شهادة الآيزو ٩٠٠١ مبيناً أن الوزارة في حالة استنفار دائم لمراقبة الأدوية.

وأكد أن موضوع احتكار الأدوية تعالجه الوزارة بقسوة وبشكل متكرر وقال: «تم وضع ضابطات عدلية في كل المحافظات وتسليم الموظفين فيها بطاقات تخولهم الدخول إلى الصيدليات ومراقبة عمل الصيدلاني علما بأن هذا الأمر ليس من مهام الوزارة بل من مهام نقابة الصيادلة بالتشاركية مع الوزارة من خلال مديريات الصحة».

وكشف الوزير يازجي أنه في إحدى الحالات لدى تبلغه شكوى عن وجود حالة احتكار للدواء في صيدلية بمحافظة اللاذقية تم إرسال ضابطة تفقدت الوضع في ٩ صيدليات وتبين وجود ثلاث منها تخير المواطنين بين الرجوع بعد ساعات لتأمين الدواء أو بيعه الدواء بسعر أعلى مجددا التأكيد أن الوزارة تتابع كل هذه الحالات وستستمر بضبط جميع الصيدليات.

وعن الواقع الصحي في حلب أشار الوزير يازجي إلى أن رئيس الحكومة عماد خميس وجه خلال زيارته إلى المدينة منذ نحو الشهر بوضع خطة طوارئ لتأمين الخدمات للمناطق التي أعاد الجيش العربي السوري الاستقرار إليها في حلب، موضحا أن الوزارة تمكنت من إعادة تأهيل القسم الصحي المقابل لمركز هنانو لتقديم الخدمات الطبية في حين سيتم ترميم مركز الشعار الصحي وغيره من المراكز بشكل كامل لافتتاحها تمهيدا لحملة اللقاح التي ستبدأ بتاريخ ١٣ آذار في المدينة.

وتابع وزير الصحة: «أما بالنسبة لمشفى ابن رشد في حلب فقد تم تجهيزه من إحدى الجهات الروحية ليكون مركزا لعلاج وجراحة الأورام» مبينا أن الوزارة ستدعو خلال هذه الفترة أهالي حلب عبر وسائل الإعلام لزيارة أحد مشافي حلب ليتمكنوا من إجراء الفحوص اللازمة ومعرفة أعداد مرضى هرمون النمو وتبيان أعدادهم كي يصار لإقامة مركز دائم لهرمون النمو في حلب.

وحول جهاز المرنان في حلب لفت الوزير يازجي إلى أن هناك عقدا موقعا مع شركة /جي إي/ لتقديم الجهاز ويتم التواصل معها بشكل مستمر وتم إبلاغ الوزارة مؤخرا بأن لديهم عدة أجهزة من ضمنها مرنان حلب ولذلك تم تأمين مبنى للجهاز وتزويده بمولدة كهربائية وسيتم وضع الجهاز فيه وتأمين الحماية الخارجية للمكان كيلا يتسبب أي اعتداء على المركز بإفراغ غاز الهليوم من الجهاز.

وعن الواقع الصحي في حمص لفت الوزير يازجي إلى أنه تم تحويل بعض مراكز العيادات الشاملة إلى مشاف صغيرة وهذا ما يتم العمل به حسب الإمكانيات المتاحة وقال إن «وزير الصحة ليس صاحب القرار بإنشاء مشفى ولا يمتلك الأموال للقيام بذلك وهناك وزارة المالية وهيئة التخطيط وهناك قرار من رئاسة مجلس الوزراء وبناء عليه يتم رصد الإمكانيات المتاحة من أجل إقامة المشفى».

وأشار الوزير يازجي إلى أنه ذكر سابقا بوجود جهة أممية قالت إنها جاهزة لبناء مشفى مزود بـ٤٠٠ سرير وقد أبلغته هذه الجهة مجددا منذ أيام باستعدادها لبناء المشفى وبما جمعته من مبالغ من الدول المانحة لهذا الغرض كما أن الوزارة مهتمة جدا بإقامة هذا المشفى نظرا لحاجة المنطقة له مبينا أن القرار بإقامة المشفى تم اتخاذه ولكن هذه الجهة لم تبادر بعد إلى توقيع العقد مع الوزارة وعندما يتم التوقيع سيتم تأمين المشفى خلال ستة أشهر.

وبالنسبة لموضوع الأدوية في محافظة الحسكة لفت يازجي إلى أن الأدوية في المحافظة تم تهريبها إلى خارجها ومع ذلك فإن الوزارة تواصل إرسال الأدوية للمحافظة واتفقت مؤخرا مع نقيب صيادلة المحافظة على إرسال المزيد من الأدوية بشكل دوري وأن يقوم بإعداد دراسة عن احتياجات المحافظة من الأدوية ويتم إرسالها للوزارة، مبينا أن افتتاح مركز للأورام بالمحافظة غير وارد حاليا لعدم وجود طبيب أورام مختص فيها وعند توافر طبيب مختص سيتم تدريبه وافتتاح مركز وإرسال أدوية أورام للمحافظة.

الإعلام والتجار... الأصدقاء الألداء!!

القلاع: بعض الصحف تصفنا بأننا مصاصي دماء

دحدل: نحارب كي نوصل أفكارنا وهناك قرارات لا نفهمها

| الوطن

وصف رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق اللقاء مع الإعلاميين الاقتصاديين خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس بلقاء الأصدقاء الأخوي على الرغم من أن الإعلام الوطني في بعض الأيام يجور على التجار في بعض كتاباته. مشيراً إلى وجود مئة طريقة لإيصال المعلومة.

وقال: بعض الصحف يبدأ بوصم التجار بالجشعين ومصاصي الدماء حالما وجدوا الأسواق المحلية فارغة من البضائع لأسباب مختلفة حتى إن التجار مسؤولون عن الغبار في الجو لأنهم حين يمشون «يخبطون» بأرجلهم على الأرض.

وأضاف: هناك الكثير من الشجر في سورية ليعلقوا مشانق التجار عليها، ونخلص من التجار وعلى من الدور بعد ذلك؟.

هنا تدخل بعض الحضور قائلاً: على الصناعيين. ثم قال القلاع: لا الدور على بعض موظفي الدولة. وأردف: إن ثقافة الحوار ليست منعدمة لكنها في مستوياتها الدنيا يمكن أن يدفع هذا التدني بالحوار القارئ في الاتجاه غير المقصود من الحوار وما يصل فيه من معلومات تذهب إلى مكان بطريقة لا نتعمدها ولا نقصدها في إيصال المعلومة بحيث تصل بشكل مغاير للمقصود، إلا أن الإعلام لا يعدم الوسيلة لإيصال المعلومة.. وأضاف القلاع: إن القارئ لا يجد إلا ما قل من قضايا وأخبار التهريب والمهربين وهو من الأسباب الكبرى لمشاكلنا الاقتصادية وتناولنا هذا الموضوع مرات كثيرة مع مختلف المستويات الحكومية وبالفم العريض.

من جانبه، بيّن رئيس دائرة الاقتصاد في صحيفة البعث قسيم دحدل أن هذه الندوة ليست قاصرة على توضيح العلاقة بين الإعلام والاقتصاد، فالموضوع يحتاج إلى مركز بحوث علمية إعلامية واقتصادية، مشيراً إلى أن أحد المؤتمرات الدولية على هذا الصعيد لم يتمكن من الوصول إلى نتيجة دور الإعلام في تطوير العمل الاقتصادي ولا إلى دور الاقتصاد في الإعلام على اعتبار أن العلاقة تبادلية ومتداخلة في التأثير، لافتاً إلى «شخصنة بعض القرارات الاقتصادية في ظل غياب الإعلام الحقيقي والاقتصاد الحقيقي من خلال تجاربنا» ودعا إلى التخصص الإعلامي حتى ضمن الإعلام الاقتصادي فلا يكفي أن يكون الإعلامي اقتصادياً فقط بالعنوان العريض والفضفاض له لأنه أساس الدول والمجتمعات الناجحة».

وبين على الصعيد العملي «إننا كإعلاميين مهتمون بالشأن العام ومطلعين على مختلف اتجاهات الرأي العام المحلي توقّعنا زيادة الأسعار وأسعار الصرف بعد قرار إلزام المستوردين لدفع مؤونة سلفاً عن قيمة مستورداته بالليرة السورية وهذا ما حصل.. وتوقّعنا إخفاقه وترصده تجار كثر وقالوا لنا سنفشله» وأضاف: «هناك مشروع وطني كلنا يعمل لأجله إلا أن هناك قرارات حكومية تصدر غير مفهومة لنا كإعلاميين ونحارب كي نوصل أفكارنا.. وأطالب مؤسسة الإعلام بدعم الإعلامي وتعزيز العلاقة بين الإعلام والقطاع الخاص للعمل ضمن الإطار الوطني الأشمل».

بدوره أشار رئيس دائرة الاقتصاد في صحيفة تشرين سامي عيسى إلى ضرورة التخصص ضمن التخصص مع الحاجة إلى مقومات الإعلام الحقيقي الحر والمشاركة في اتخاذ القرار وتصويب الأخطاء وعرض القضايا من مختلف جوانبها والمساهمة في العملية الاقتصادية بشكل فاعل. متسائلاً: هل تمكن الإعلام من مواجهة المشكلات والأزمة التي تعصف بالبلاد؟ وأقر أن الإعلام لم يتمكن من التصدي إلى مشكلة التهريب وهي خطرة جداً على الاقتصاد. ونفى وجود أية حالة عدائية بين الإعلام والتجار من دون أن ينفي وجود حالات «شخصنة وهي قليلة».

وشارك رئيس دائرة الدراسات التنموية في التلفزيون السوري محمد وسوف زملاءه في أهمية أخذ منحى التخصص الإعلامي والشراكة متعددة الوجوه بين مختلف الأطراف والإعلام قائلاً: «إن الصحفي هو الأقدر على متابعة اتجاهات الرأي العام من مختلف القضايا» داعياً إلى اعتماد إعلام الأزمات ورصد أدوار المجتمع الأهلي واعتماد مبدأ التنمية المستدامة لتطوير العمل الاقتصادي.

من جانبه أشاد مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي ببعض البرامج الاقتصادية المتخصصة ووصف علاقة الغرفة بالإعلام بأنها إيجابية في خدمة المجتمع والاقتصاد إلا أنه استغرب من موقف بعض الوسائل الإعلامية من بعض نشاطات الغرفة وعدم نشرها لأسباب غير مفهومة على الرغم من أن الغرفة ذات نفع عام وغير ربحية وتعنى بخدمة المجتمع والوسط التجاري.

وتدخل رياض تقي الدين (من الحضور) متسائلاً: لماذا لم تتحدثوا عن الخطوط الحمراء ولماذا غابت الأفلام الوطنية في مواضيع الصناعة والزراعة وفي المشاريع الكبرى والسدود وغيرها وأشار إلى اختفاء التشويق في التلفزيون وقد اختفى منذ العام ٢٠١٠ التخصص في الإعلام السوري.

ووصفت مسؤولة العلاقات العامة في لجنة سيدات الأعمال سحر نجمة المذيعين وبرامجهم بالسيئة والمخجلة وغير الحضارية في اللغة والهندام والعرض للقضايا وأضافت: «أخجل من بعض البرامج أو المسلسلات وأتمنى ألا يكون أحد قد انتبه إليها مع عرض لبساطة المجتمع السوري بإسفاف بعيداً عن إظهار الأشياء الجميلة».

وتساءل مهند توتنجي (من الحضور): لماذا لا يعرض الإعلام المحلي للقضايا قبل حدوثها أو وقوعها ويتنبأ بوقوعها في أي وقت والتحذير من تداعياتها وعواقبها وتلافيها؟.

«العقاري» يحصّل ٣٨٪ من قروضه المتعثرة في عام واحد

| محمد راكان مصطفى

بلغ عدد المقترضين الذين أجروا عملية جدولة وتسوية لدى المصرف العقاري نحو ١٧,٧ ألف مقترض خلال عام ٢٠١٦ وذلك بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، وذلك بقيمة إجمالية نحو ٢٣,٣٦ مليار ليرة سورية، على حين بلغ إجمالي دفعات حسن النية مبلغ يزيد على ١,١٦٥ مليار ليرة سورية.

ووفقاً لإحصائية حديثة حصلت عليها «الوطن» فقد بلغ عدد القروض المسددة بشكل كامل لدى المصرف ٦٠٤٥ قرضاً بمبلغ إجمالي نحو ٢,٩٥ مليار ليرة سورية، كما بلغ إجمالي مبالغ القروض المنفذة ١٤,٨٤ مليار ليرة سورية، كما بلغ عدد القروض التي تم تسديد الديون والأقساط المتأخرة أكثر من ١٠,٨ آلاف قرض بقيمة إجمالية نحو ٥,٥٧ مليارات ليرة سورية، وبلغ إجمالي الأقساط المسددة نتيجة الجدولة مبلغ يزيد على ١٧٤ مليون ليرة سورية.

كما بلغ عدد الطلبات المقدمة لإجراء التسوية والتي لم يبت فيها ١١٨٥ طلب تسوية بقيمة إجمالية تزيد على ٢٤ مليار ليرة سورية، وذلك عبر ٢١ فرعاً للمصرف في محافظة حمص ودمشق وريف دمشق واللاذقية وطرطوس وحماة وحمص والحسكة.

علماً بأن عدد المقترضين المتعثرين لدى المصرف يبلغ عددهم ٥١٩٢٩ مقترضاً، بإجمالي مبالغ بلغت ٩٢,٢ مليار ليرة سورية، وحسب تقرير حديث للمصرف تكون نسبة المبالغ المحصلة من قبله بموجب القانون ٢٦ خلال عام ٢٠١٦ بلغت نحو ٣٨٪ من إجمالي مبلغ القروض المتعثرة لديه.

وفي السياق ذاته طالب مدير في المصرف عبر تصريح لـ«الوطن» بضرورة حسم قيمة ديون القرض الأوروبي من محفظة الديون السيئة لدى المصرف والتي تصل لنحو ١٥ مليار ليرة على اعتبار أن هذه النوع من الديون يحتاج إلى معالجة خاصة تختلف عن معالجة باقي الديون، منوهاً بوجود نحو قروض سكنية بقيمة ١٧ مليار ليرة سورية تقع في المناطق الساخنة لا يتجاوز سقف كل منها ١,٥ مليون ليرة سورية، والتي بناء على التوجيه الحكومي لا يمكن بيع أي ضمانة تعود للقروض السكنية، ما يزيد من صعوبة التحصيل لهذه القروض في ضوء الظروف الحالية.

> مسؤول مصرفي لـ«الوطن»: مقابل نحو ٢٦٣ مليار ليرة قروض متعثرة لدى المصارف العامة هناك ١٦٠ ملياراً متعثرة لدى الخاصة

وبين أن مشكلة صعوبة التحصيل للقروض المتعثرة لا تعتبر مشكلة خاصة بالمصارف العامة فأمام قروض القطاع العام المتعثرة والمقدرة بنحو ٢٦٣ مليار ليرة سورية، هناك قروض متعثرة لدى المصارف الخاصة بنحو ١٦٠ مليار ليرة سورية، الأمر الذي يستوجب إلى وضع آليات وحلول قابلة للتنفيذ والتطبيق ضمن الظروف الحالية التي يمر بها القطر.

يشار إلى أنه بلغ عدد المقترضين الملاحقين قضائياً لدى المصرف العقاري السوري ١٧٨٤٢ ملفاً تنفيذياً حتى نهاية العام الماضي (٢٠١٦) وذلك دون أن يشمل هذا العدد الفروع المغلقة للمصرف في الرقة وإدلب ودير الزور، كما أن عدد المقترضين المتعثرين الممنوعين من السفر لمصلحة المصرف بلغ ١٠٠٠ مقترض، على حين بلغ عدد جلسات البيع بالمزاد العلني لمصلحة المصرف ٦١٠٣ جلسات.

وبلغ عدد التسويات التي أجراها المتعثرون ٧٦٥ تسوية بقيمة أكثر من ١٤,٨ مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي المبالغ التي تم تسديدها عن عام ٢٠١٦ على جميع المراسيم والقوانين الخاصة بجدولة القروض المتعثرة بلغ نحو ٥١٦,٤ مليون ليرة سورية.